

المخلص

اتجاهات تطور العلاقات العربية- الصينية

دراسات مركزة (٨)

يُعدّ هذا الكتاب في معظمه حصيلة ندوة وحلقتين نقاشيتين عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن خلال الأعوام الثلاثة الماضية ٢٠١٧-٢٠١٩ تناولت جوانب متعددة من العلاقات العربية-الصينية، وضمت مسؤولين صينيين وخبراء وسياسيين أردنيين، كما يتضمن الكتاب بحثين في الموضوع، أحدهما قُدِّم في منتدى العلاقات العربية- الصينية الذي يعقد بشكل دوري بين بكين وعواصم عربية. ويقدم الكتاب بذلك مجموعة من الرؤى والأفكار حول مجالات العلاقات العربية-الصينية وآفاق تطورها، ومشروع الحزام والطريق، والعلاقات الاقتصادية العربية- الصينية بشكل عام، والعلاقات الاقتصادية الأردنية- الصينية بشكل خاص، كما يبحث الكتاب الدور السياسي الصيني في الشرق الأوسط من خلال الأزمة السورية، ملخّصًا حلقتين نقاشيتين عُقدتا في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ بمشاركة المبعوث الصيني الخاص للأزمة السورية.

يقدم الفصل التمهيدي من هذا الكتاب ملخصًا لتاريخ العلاقات العربية- الصينية منذ منتصف الخمسينيات وحتى قيام منتدى التعاون العربي الصيني عام ٢٠١٦ وما تلاه من تفاعلات بين الدول العربية والصين حتى الوقت الحاضر، كما يقدم معلومات محدّثة حول العلاقات العربية- الصينية السياسية والاقتصادية والعسكرية.

أما الفصل الأول تحت عنوان "العلاقات العربية- الصينية: نحو علاقات أكثر فاعلية" فيقدم قراءة في دوافع بناء العلاقة وتطويرها، وفي مقدمتها المصالح العربية التي يتوقع العرب من الصين أن تدعمها، مثل: تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير دور العرب في رسم مستقبل الشرق الأوسط، ودعم الموقف العربي والفلسطيني بالضغط على إسرائيل للتجاوب مع الحقوق الفلسطينية والعربية، والاستفادة من القدرات والخبرات العسكرية الصينية في تطوير القدرات العسكرية العربية، كما يتناول الفصل في المقابل المصالح الصينية التي يمكن للجانب العربي أن يسهم في تحقيقها، ومن أبرزها: التعاون الاقتصادي على صعيد فتح الأسواق العربية وتطبيق أنظمة الإعفاءات الجمركية المتبادلة مع

الصين، واستفادة الصين من النفط والغاز العربي، وتجاوز متطلبات السياسة الأمريكية أو الغربية في هذا المجال، ودعم الصين كقوة دولية اقتصاديًا وسياسيًا في النظام الدولي خصوصًا في ظلّ النفوذ الهائل لتكتل الدول الصناعية الثمانية. ويختتم هذا الفصل بتقديم مقترحات لتطوير العلاقات العربية الصينية مثل: توسيع التبادل الثقافي بين الصين والدول العربية، وزيادة وتطوير التبادل الاقتصادي، ومنح امتيازات للشركات الصينية للتقيب عن النفط في بعض الدول العربية، وإنشاء مناطق تجارة حرة بين الصين والدول العربية، وإعطاء مزيد من الحرية للمسلمين في الصين ليكونوا إضافة نوعية للمساهمة في تعزيز العلاقات بين الصين والعرب.

ويحمل الفصل الثاني من هذا الكتاب عنوان "العلاقات العربية- الصينية" حيث يلخّص وقائع ندوة عقدها المركز بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠١٨ شارك فيها دبلوماسيون وأكاديميون وخبراء من الصين والأردن. ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، أولها بعنوان "مشروع الحزام والطريق والعلاقات الصينية-الأردنية" وهو تلخيص لكلمة سفير وزارة الخارجية الصينية لشؤون منتدى التعاون الصيني- العربي لي تشنغ ون. ويوضح هذا المبحث أهم ركائز مبادرة الحزام والطريق، وهي: تناسق السياسات، وترابط الطرقات، وتداول أو تحرك الأموال والعملات، وتغاهم العقليات، مركزًا على أن هذه الركائز قد أفضت إلى نتائج مثمرة، خصوصًا مع البلدان العربية ومن ضمنها الأردن، وذلك بوجود مشاريع عديدة قائمة في مجالات مختلفة. أما المبحث الثاني "العلاقات العربية الصينية الاقتصادية بين الواقع والمأمول" فيشير إلى أن نسج علاقات راسخة واستراتيجية مع الصين أمر في غاية الأهمية، نظرًا لما للصين من وزن اقتصادي وسياسي على المسرح الدولي. ويتناول المبحث الجهود المبذولة لتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسة بين الأردن والصين إلى أرفع مستوى من خلال التركيز على الارتقاء بالعلاقات الاستثمارية والتجارية بشكل يحقق المصالح الحقيقية للبلدين، في ظل إمكانات كل منهما ووزنه على الصعيد كافة، رغم أن هذه العلاقات ما زالت دون المستوى المأمول. أما المبحث الثالث والأخير في هذا الفصل تحت عنوان "آمال وتطلعات في العلاقات العربية- الصينية" فيحذر من خطورة اعتماد الباحثين والمفكرين والعلماء الصينيين على ما ينتجه الغرب من دراسات عن الشرق الأوسط وتحليل أوضاعه، وأن المستشرقين والباحثين الغربيين شوهوا حقائق الحياة في الشرق الأوسط، وبشكل خاص في البلاد العربية، ويشدد على ضرورة أن يدرس الباحثون والمفكرون الصينيون أحوال البلاد العربية من خلال الإقامة فيها والتعاون العلمي بين المؤسسات العلمية الصينية والعربية.

وتحت عنوان "الدور الصيني في الأزمة السورية" يلخص الفصل الثالث من هذا الكتاب حلفتين نقاشيتين عقدهما مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان بحضور المبعوث الصيني الخاص للقضية السورية السيد شيه شياو يان عُقدتا في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩ على التوالي، كما يقدّم ورقة عملٍ متخصصة في هذا المجال قدّمها أحد الخبراء في المركز في مؤتمر عُقد في الصين حول الأزمة السورية. يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، المبحث الأول: تطورات الأزمة السورية: وجهات نظر صينية- أردنية (١)، والجزء الأبرز في هذا المبحث هو مداخلة المبعوث الصيني الخاص للأزمة السورية، والذي يشير فيها إلى ما شهدته الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١ من نكسات وتقلبات كثيرة، أبرزها عدم وجود بوادر لحلّ الأزمة لأسباب داخلية وإقليمية ودولية، معتبراً أنّ الأجواء في سورية مشحونة بعدة عوامل إيجابية وسلبية، ومن أبرز هذه العناصر الإيجابية التزام مختلف الأطراف بالحلّ السياسي للأزمة عبر مسار جنييف أو أستانة، أمّا أبرز العناصر السلبية فهي: محدودية نتائج الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة في سورية مع استمرار الوضع الإنساني الخطير في البلاد وعدم حلّ مشكلة اللاجئين أو عملية إيصال المساعدات لهم. كما يتضمن هذا المبحث عدداً من مداخلات الحضور وتساؤلاتهم والردود عليها من قبل المبعوث الصيني.

أما المبحث الثاني: "نحو دور صيني فاعل في الأزمة السورية" فيركّز على أن الأطراف المباشرة وغير المباشرة في الأزمة السورية فشلت في وضع حدّ للصراع المسلح وللدماء النازفة فيها منذ عام ٢٠١١، وذلك رغم الجهود الدبلوماسية والتدخلات العسكرية والأمنية المتباينة. وفي ضوء ذلك يشير المبحث إلى إمكانية أن تلعب الصين دوراً في الأزمة السورية من خلال دبلوماسيتها أو قوتها الناعمة، موضحاً بأن نجاح الدور الصيني في الأزمة يتطلّب أن لا تسمح بانفراد كلّ من روسيا والولايات المتحدة بفرض حلّ سياسي محدّد ينطلق من تقاسم مصالحهما فقط، وأنّ تتخذ الصين موقفاً مستقلاً ينبع من حقيقة إمكانية الحلّ وإمكانية تبنيتها لدور يشكّل إضافة نوعية على ما يقوم به الدور الأمريكي أو الأوروبي أو بعض الدول الإقليمية، حتى تستفيد الصين من فرصة الحلّ السياسي في سورية سواءً في إعادة الإعمار أو بناء علاقات إيجابية مع العالم العربي.

وفيما يتعلق بالمبحث الثالث بعنوان "تطورات الأزمة السورية: وجهات نظر صينية- أردنية (٢)" فهو حصيلة حلقة نقاشية ثانية حضرها المبعوث الصيني الخاص للأزمة السورية. ويلخص هذا المبحث الرؤية الصينية للأوضاع في سورية حسب المبعوث الصيني، كما أنه يعرض لمداخلات الحضور

ونقاشهم. من هنا يوضح هذا المبحث بأن الرؤية الصينية للأزمة السورية ترى زخمًا في محاولات الحلّ السياسي في عام ٢٠١٩، ولكن مع ذلك فإن تحويل هذا الزخم إلى واقع ما زال بعيد المنال. كما يوضح المبحث بأن الصين ترى أنّ الحل السياسي هو المخرج الواقعي الوحيد للأزمة السورية، وذلك في إطار احترام سيادة سورية واستقلالها وحماية أراضيها، وامتلاك شعب سورية القرار بشأن مستقبل بلاده وقيادته للعملية السياسية، على أن تكون الأمم المتحدة القناة الرئيسية للوساطة مع توظيف آليات أخرى تقوم بدور مساند مثل مسار أستانة وسوشي.